

شيدت الحكومة كجياز ثاني داخل المؤسسة التنفيذية تطورا من حيث وجودها لذلك ظيرت تسميات مختمة تتعمق بمن يقود رئيس الحكومة. و ظيرت تسمية رئيس المجلس في حكومة الرئيس أحمد بن بمة، و بي تسمية رغم تبنيا في أول مرحلة من طرف المجلس التأسيسي لكنها كانت إنتقالية مثل المرحلة التي ظيرت فييا، و سرعان ما إختفت بصدر دستور 1963 نظرا لمطابع الرئاسي المغمق لمنظام السياسي الج ازئر<sup>٤</sup>. إذ تميزت بذه المرحلة ببيمنة رئيس الجمهورية عمى السمطة التنفيذية من خالل رسم السياسة الداخلية و الخارجية لمبالد و تحديد سياسة الحكومة و توجيهيا، لذلك كان بو المسؤول أمام المجلس الوطني طبقا لنص المادة 48 من دستور ، بموجب الأمر /182 65 المؤرخ في 10 جويمية 1965 الذي<sup>٥</sup> نظم مؤسسات الدولة في ظل الرفض 2 القاطع لمبدأ الثنائية أو الإزدواجية في السمطة التنفيذية و كان ظيور تسمية الوزير الأول مرة بموجب دستور 1976 من خالل المادة 113 فقرة 2 منو التي خولت رئيس الجمهورية إمكانية تعيين وزير أول، قبل أن يصبح ممزما بتعيين وزيرا أول بموجب التعديل الدستور<sup>٦</sup> الصادر في 7 يوليو 1979 يساعده في تنسيق النشاط الحكومي، و تنفيذ القرارات 3 المتخذة في مجلس الوزراء و يكون مسؤول أمامو بغض النظر عن سمطة رئيس الجمهورية في تعيين الوزير الأول، فإن نذا الأخير بقي مجرد مساعد لرئيس الجمهورية المكلف وحده بقيادة الوظيفة التنفيذية مما يجعل دوره ال يرقى إلى دور نظرائو 1 في الأنظمة البرلمانية بعد الإعلان عن الإصلاحات السياسية من طرف رئيس الجمهورية، ليكرس دستور 1989 من خالل المادة 74 فقرة 5 منو نذا المركز و المنصب، كما سار دستور 1996 عمى نفس النهج مؤكدا عمى ثنائية السمطة التنفيذية. ليعود المؤسس الدستور<sup>٧</sup> من جديد سنة 2008 و يعيد النظر في نذا المنصب من ناحية التسمية و كذا من جانب الصالحيات، فتمت العودة من جديد إلى تسمية الوزير الأول و إستبدال برنامج الحكومة